

## الاستعمار الاستيطاني في فلسطين

## أمل جمال\*

## مصادر قوة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧

ينطلق الكاتب في تحليله مصادر قوة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة من التساؤل: هل تتوسع المستعمرات في الأراضي المحتلة على الرغم من الدولة، أم بسببها وتنفيذاً للمفاهيم الأيديولوجية والأمنية المهيمنة فيها؟ وفي إجابته عن هذا السؤال يناقش الكاتب مصادر قوة المستوطنين الأيديولوجية والأمنية والاقتصادية - السياسية، رافضاً في تحليله القبول بفصل حيزين استيطانيين بين أراضي ١٩٦٧ و١٩٤٨ المحتلة.

## مدخل

تُعنى هذه الدراسة بمصادر قوة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبدراسة السلوكيات السياسية لهذه المجموعة السكانية، وخصوصاً تصرفاتها تجاه محيطها الفلسطيني، فالمرء لا بد من أن يتساءل عن مصادر قدرتها ليس فقط على انتهاك حقوق الفلسطينيين، بل أيضاً على الاعتراض على الجيش الإسرائيلي والحدّ من قدرته على تنفيذ سياسات

وضعتها حكومات إسرائيلية، مثلما هي الحال مع الهجوم على أحد قواعد الجيش في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ من طرف مجموعة من ٤٠٠ مستوطن إسرائيلي ومهاجمة ضباط القاعدة، أو كما هي الحال مع الاعتراض على هدم مستعمرات حتى الحكومة الإسرائيلية تعتبرها "غير قانونية"<sup>١</sup> لأنها أقيمت على أراضٍ فلسطينية خاصة.<sup>٢</sup> وقبل الخوض في تنفيذ مصادر قوة المستوطنين الإسرائيليين لا بد من

\* باحث وأستاذ جامعي فلسطيني.

تعبّر عن مدى القلق والخوف في صفوف المستوطنين إزاء كل ما يتعلق بالتفاوض على مستقبلهم، ما هي إلا جزء من الخطاب الذي يدل على أن الكيان الاستيطاني كله ينتمي إلى الدولة الإسرائيلية وليس خارجاً عنها. وتُشكل المحاولات المعلنة من طرف الحكومة للحدّ من توسع الفوضى في مستعمرات تعتبرها الدولة الإسرائيلية "غير قانونية"، تعبيراً عن رؤية الدولة إلى بقية المستعمرات كجزء لا يتجزأ من حيزها الجغرافي والسياسي. كما تشكل هذه المحاولات جزءاً من عمليات تطبيع الواقع القائم تجاه الخارج ومحاولة إظهار الضغوطات التي تتعرض لها حكومة غير قادرة على كبح جماح المستوطنين، بهدف الضغط على المفاوض الفلسطيني للتعجيل في التوصل إلى صفقة قبل فوات الأوان. على المستوى التحليلي يجب أن نوضح في هذا السياق أن أي فهم لمصادر قوة المستوطنين يجب فصله، على المستوى النظري، عن آليات القوة التي يتمتع بها هؤلاء المستوطنون. فالمصادر هي الجانب الأعمق الذي لا يظهر جلياً وبشكل واضح دائماً، وإنما يختفي وراء الآليات التي تشكل الأدوات الإجرائية القانونية والمؤسسية والعسكرية المستعملة من أجل تنفيذ القوة وتطبيعها وتحويلها إلى جزء من الواقع الاعتيادي. ويأتي هذا الفصل التحليلي لبيّن المصادر والآليات من أجل توجيه الأنظار إلى ضرورة عدم الاكتفاء بالظاهر والجلي عند محاولة فهم الوقائع السياسية والاجتماعية المعقدة والمركبة كما هي الحال مع ظاهرة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يعني هذا الفصل أن هذين المستويين للقوة غير متداخلين في الواقع، وإنما على العكس من ذلك، فإن مصادر القوة هي التي

التطرق إلى الجدل بشأن مدى قوتهم. فعند الحديث مع المستوطنين أنفسهم، أو مع بعض الذين يتعاملون معهم، هنالك مَنْ يدّعي أنه لو كان المستوطنون أقوياء لما استطاعت حكومة شارون إخراج جزء منهم من غزة في سنة ٢٠٠٥، وتفكيك المستعمرات هناك. كما أن هنالك مَنْ يقول إن السلوكيات غير القانونية لبعض المستوطنين، ومشاكسة القائمين على القانون في الأراضي المحتلة، تعبّر عن ضعف المستوطنين وخوفهم، فهم رهائن للسياسات الحكومية التي تساوم على وجودهم من أجل إبرام صفقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية تهدف إلى تطبيع إسرائيل كدولة يهودية على حساب التنازل عن أراضٍ في الضفة العربية وقطاع غزة. من هذا المنطلق يدّعي هؤلاء أن بعض المستوطنين يقومون فقط بعمليات انتقام ومخالفات قانونية، وأن الأغلبية الساحقة للمستوطنين تتألف من أشخاص عاديين يريدون الحياة بأمان وممارسة حياتهم باعتمادية تامة (Taub 2010).

نقطة انطلاق هذا البحث مختلفة تماماً عن المنطق السابق، وهي تجادل في أن تطبيع حياة المستوطنين هي انعكاس لمصدر قوتهم، وليس نتيجة التجاوزات القانونية والأخلاقية التي يقوم بها بعضهم. فالنظر في الانفلات القانوني والسلوكيات غير الإنسانية لبعض المستوطنين يجب ألاّ يغيب دينامية القوة القائمة في العلاقة بين المستوطنين والمؤسستين الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. إن انتقاد كراس حربية للدولة الإسرائيلية. إن انتقاد بعض السلوكيات غير - الإنسانية المتمثلة في مجموعات "شبيبة التلال" الاستيطانية، وشعار "جباية الثمن" الذي ترفعه هذه المجموعات، والادعاء أن هذه السلوكيات لا تمثل المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، وأن هذه السلوكيات "المؤسفة"

للمفاهيم الأيديولوجية والأمنية المهيمنة فيها؟ وهل توسع الاستيطان بشكل فشلاً وإخفاقاً في أداء الدولة الإسرائيلية التي تُعتبر دولة قوية، أم هو جزء لا يتجزأ من منطق الدولة الإسرائيلية الذي يتأسس على فكرة أن استيطان الأرض - كل الأرض - هو قيمة جوهرية متجسدة في منطق حق وجود اليهود على أرض إسرائيل، وتشكّل أحد المعتقدات الأساسية في الفكر السياسي الصهيوني الذي أسس مشروع بناء الأمة والدولة الحديثة على فكرة الصلة الجوهرية بين المستوطن - المواطن - الجندي؟ لا بد لهذه الدراسة من الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تحليل مصادر قوة المستوطنين. ومن أجل ذلك تفترض الدراسة، بناء على التحليلات اللاحقة، أن المنطق التحليلي المبني على التقسيم القانوني والسياسي الذي يفترضه نظام السيطرة الإسرائيلي بين حيز الداخل الإسرائيلي وحيز المناطق التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧ - نموذج الحيزين - لا يعكس التطورات الجارية على أرض الواقع، ويشكل آلية سيطرة دعائية مبنية على هوة معرفية ليس بين مجريات الواقع ومعللاته، وإنما بين المنطق الذي يغذي مجريات الواقع والمنطق المعلن بشأن هذا الواقع. فقد بات معلوماً ما يجري في المستعمرات، وأن الدولة الإسرائيلية لم تتخلّ عن مبدأ الاستيطان ولو للحظة واحدة على الرغم من الادعاءات أنها أوقفت الاستيطان من أجل فسح المجال أمام المفاوضات السلمية مع السلطة الفلسطينية. وصار معروفاً أن العمل على بناء بنية تحتية تحوّل المستعمرات إلى جزء من الدولة الإسرائيلية لم يتوقف للحظة، الأمر الذي يعبر عن المقومات الأساسية للفكر السياسي الإسرائيلي الهادف إلى تطبيع الحياة اليهودية على أكبر رقعة من الأرض

تغذي الآليات والتقنيات، وبالتالي تحقق هذه الأخيرة مآرب القوة وتعمقها وتحفظ استمراريتها. من هذا المنطلق فإن الربط بين مصادر القوة وآلياتها هي شرط مسبق لفهم السياسة والقدرة على تنفيذ مخططات تبدو غير واقعية أو من الصعب فهمها، مثلما هي الحال مع الظاهرة التي نعالجها، إذ إن المنطق المعلن هو أن هنالك مفاوضات جارية ستنتهي بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧، وهي لن تقبل بوجود استيطاني يهودي على أراضيها. إلا إن الواقع القائم ينفي ذلك ويدل على حركة استيطانية تقوض هذا المنطق وتطرح تساؤلات عن ماهية ما يجري والعوامل التي تعمله. والإجابة عن هذا السؤال تفترض تطوير نموذج نظري قادر على التبحر والتعمق في ظاهرة الاستيطان وفهم ما يدور فيها، مع تخطي رصد العمليات الاستيطانية نفسها أو سرد تاريخها. ومن الممكن بناء نموذج تحليلي بناء على تطابق الخطابات التي يستعملها المستوطنون لتعزيز مكانتهم والمحافظة على مصالحهم من جهة، وتلك التي تستعملها الدولة لتبرير احتضانها للاستيطان من جهة أخرى. وهذه الخطابات تعكس التزاوج بين مصادر قوة المستوطنين وآلياتها.

## الإطار التحليلي بشأن طبيعة الحيز الاستيطاني

ماهية الظاهرة التي نريد تحليلها تطرح سؤالاً عن ظاهرة التوسع السكاني والإقليمي للمستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة: هل يحدث هذا التوسع على الرغم من الدولة، أو بسببها وتنفيذاً

غرينبرغ أو أزلواي وأوفير، ممن يستخدمون نموذج الحيزين، والذي يحافظ على الفارق بين النظام السياسي الإسرائيلي داخل الخط الأخضر، وبين نظام السيطرة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ (Azoulay; Grinberg 2008; Shafir and Peled 2008). وتبين هذه الدراسة أن النماذج المزدوجة التي تميز بين إسرائيل كدولة "ديمقراطية" والأراضي الفلسطينية المحتلة كنظام استعماري غير - ديمقراطي، تشجع وتشرع التغاضي عن الصلة البنوية بين المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبقية المجتمع اليهودي الإسرائيلي. إلا أن الواقع يبين بشكل واضح أن الاستيطان مبني على مفهوم المواطنة الفاضلة التي تقوم على أساس الانتماء الجماعي، وينفذها مستوطنون مقاتلون يشكلون نسخة معدلة من الطلائعيين اليهود ما قبل سنة ١٩٤٨ وبعض طلائعيي الاستيطان في الجليل والنقب بعد سنة ١٩٤٨ حتى اليوم. كما تدعي الدراسة أن نموذج الحيزين يقلل من أهمية أوجه الشبه بين سياسات التخطيط والأرض التي تطبقها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجاه المواطنين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل (Jamal 2008; Jamal 2010). وحتى إن قدّمت النماذج المزدوجة التي تنظر إلى الاستيطان على أساس حيزين، رؤية نقدية إلى السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، فهي تُبقي على الفارق البنوي بين إسرائيل ككيان مستقل والأراضي الفلسطينية المحتلة كامتداد استعماري، وبالتالي فإنها تضيف الشرعية بصورة غير مباشرة على تفتيت الفلسطينيين ووطنهم إلى مكونات متغايرة وغير متصلة دائماً، وتؤسس لشرعية الدولة

من خلال التطور المرحلي، وتقطيع الوجود الفلسطيني وتفكيكه بأليات تتلاءم مع الواقعين السياسي والقانوني المتاحين. يرفض التحليل في هذه الدراسة نموذج الحيزين الجغرافيين المتميزين، والذي يقوم على إحداث فصل بين إسرائيل كحيز طبيعي، وبين الأراضي المحتلة كحيز استثنائي مؤقت. وتقترح هذه الدراسة تحليلاً أفقياً يتحدث عن مستويين، وليس حيزين من الوجود: الأول يهودي طبيعي ومتواصل وسريع، والثاني عربي - فلسطيني غير طبيعي ومتقطع وبطيء، وذلك في جميع مناطق السيطرة الإسرائيلية بما في ذلك أراضي ١٩٦٧ المحتلة. وسيحاول التحليل اللاحق التأسيس للافتراض أن إسرائيل الرسمية تستعمل الفارق بين الحيزين وتعززه بينهما من خلال خطاب المحادثات، وبذلك تعطي الشرعية لتحليل مبني على النموذج المزدوج، أي انفصال الحيزين. إلا إن الواقع المهيم بعد عقود على الاحتلال في سنة ١٩٦٧، يشير إلى أن نموذج المجالين الأفقيين اللذين بُني أحدهما على الآخر، هو الانعكاس الصحيح للتطورات على الأرض، وهو الذي يستطيع تصوير أوجه التشابه بين أنماط الاستيطان في الجليل والنقب وأنماطه في الضفة الغربية بشكل دقيق، فهو يحمل منطقاً واحداً ينعكس من خلال فضيلة تحرير الأرض بالمفهوم التوراتي ("غؤولات هكارع" / "خلاص الأرض") بواسطة المزج بين المواطنة والاستيطان والعسكرة، كما هو مألوف في الفكر السياسي الصهيوني في إسرائيل.

ويأتي نموذج المجالين الأفقيين المطروح كي يقترح بديلاً ليس من الخطاب الإسرائيلي الرسمي فحسب، بل من بعض التحليلات المطروحة من طرف باحثين إسرائيليين قدميين مثل بيليد وشافير أو

المصادرة داخل إسرائيل.  
 من هذا المنطلق فإن تحليل مصادر  
 قوة المستوطنين اليهود لا بد من أن يشمل  
 التداخل التام لهؤلاء في منظومة القوة  
 الإسرائيلية والشبكات الاجتماعية والسياسية  
 والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي بصورة  
 عامة. فمنطق الاستيطان هو المنطق نفسه  
 الذي تستند إليه الدولة الإسرائيلية بكامل  
 وجودها، ومن هنا فإن فهم قوة المستوطنين  
 تلزم النظر في مكانتهم في منظومة القوة  
 الإسرائيلية الشاملة. ولهذا سيتم التطرق إلى  
 مصادر القوة المتنوعة للمستوطنين من دون  
 قطعهم عن سياقهم العام، وخصوصاً من  
 دون نزعمهم عن الدولة الإسرائيلية كأنهم  
 قوة سياسية منفصلة تعمل في حيز الدولة  
 كما هي الحال مع الأحزاب السياسية أو  
 المؤسسات المدنية أو الحركات الاجتماعية،  
 وذلك خلافاً لتحليلات بعض الباحثين  
 الإسرائيليين الذين يتحدثون عن نجاح  
 المستوطنين باختراق الدولة (Haklai 2007).  
 إن المستوطنين لا يمثلون حزباً أو حركة أو  
 مجموعة ضاغطة، وإنما جزء لا يتجزء من  
 المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية،  
 والدلالات على ذلك عديدة من أهمها  
 شرعيتهم عند رؤساء الحكومات من مختلف  
 الأحزاب، الليكود والعمل وكديما، وكذلك  
 قوتهم في الأحزاب العديدة ومنها "الليكود"  
 و"يسرائيل بيتينو" و"كديما" و"شاس" و"البيت  
 اليهودي" و"هتيحود هلئومي" و"يهדות  
 هتوراه". ولهذا، يمكن اعتبار مصادر قوتهم  
 متنوعة وتشمل جميع مصادر القوة المألوفة  
 في أدبيات القوة وهي الأيديولوجيا والأمن  
 والاقتصاد والسياسة، وهي تعبير عمّا يسميه  
 الباحث في علم الاجتماع، مايكل مان، قوة  
 بنيوية تحتية (Infrastructural Power)  
 (Mann 1986). وهذه القوة تعني أنها تستمد  
 مصادرها ليس من قوتها القسرية، وإنما

اليهودية التي يجب أن تتم المحافظة عليها  
 داخل أراضي الخط الأخضر. ومن هذا  
 المنطلق، فإن تحليلات النماذج المزدوجة  
 غير مبنية على صدقية وأخلاقية الحقوق  
 الوطنية الفلسطينية كحقوق متكاملة لشعب  
 سُرد من وطنه، وإنما على محاولات إنقاذ  
 جزء من المشروع الصهيوني والحفاظ  
 على الكيان الإسرائيلي ككيان قومي  
 لليهود. ونقطة انطلاق هذا التحليل تبقى  
 أن على الفلسطينيين التماشي مع مجرى  
 التاريخ الذي أدى إلى تجزئتهم، والإبقاء  
 على القاعدة القائلة إن الحلول السياسية  
 للمسألة الفلسطينية يجب أن تبقى ملتزمة  
 بالاختلافات بين مختلف المجموعات  
 الفلسطينية، إذ إن لكل مجموعة حلاً مغايراً.  
 ومن أجل تفادي الوقوع في مثل هذه  
 الفرضيات المبطنة المسبقة، فإن هناك  
 حاجة إلى إمعان النظر في الجمع بين نظم  
 الرقابة الأفقية والرأسية وبين أساليب  
 التجزئة في سياسات التجزئة الإقليمية  
 الأفقية التي يقوم بها نظام الاحتلال  
 الذي يفرغ الوجود الفلسطيني بجميع  
 أشكاله وأماكن وجوده، ويقيم شبكات  
 من الاستمرارية اليهودية، وهو يتجلى في  
 مستويين من البنى التحتية للمياه والكهرباء  
 وشبكات الطرق وغيرها التي تخدم الشعبين  
 (Weitzman 2007). إن نموذج المجالين  
 الأفقي المطروح هنا يأتي ليسلط الأضواء  
 على المنطق من وراء التوسع الإقليمي من  
 حيث كونه سياسة استيطانية تحوّل الفارق  
 البنيوي بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية  
 المحتلة إلى أداة للسيطرة والمراقبة فقط،  
 وتتمثل مهمتها الرئيسية في جعل مزيد  
 من التوسع ممكناً، وفي الوقت نفسه، جعل  
 الحياة اليهودية الطبيعية في الأراضي  
 الفلسطينية المحتلة وفي المواقع الاستيطانية  
 في المناطق العربية وفي الأراضي العربية

والاستغلال، إذ يُعتبر الاستيلاء على فلسطين من منظور صهيوني، تحريراً لها من سكانها وإعادتها إلى أصحابها "الأصليين"، أي الشعب اليهودي الذي كان وُعد بها بحسب الفكر التوراتي الذي يشكل العمود الفقري للفكر الصهيوني (Aronoff 2001; Zerubavel 1995; Morris 2001). واستناداً إلى علمنة المفهوم الديني من طرف القادة الصهيونيين العلمانيين، وتطوير "دين مدني" حديث (Liebman and Don Yihyi 1983)، فإن استيطان أرض فلسطين واحتلال مساحاتها هما عمل جرى الاحتفاء به والمكافأة عليه. لقد تحول قادة "الغيؤولاه" إلى أبطال يُحتفى بهم، وشكلوا نماذج للالتزام الوطني والبطولة. وعلى الرغم من تستر القادة الصهيونيين العلمانيين على الدلالات الدينية لمفهوم "غيؤولاه"، فإن المفهوم حافظ على قوته كإطار أيديولوجي مشرعن وكقوة دافعة تربط الشعب اليهودي بالأرض، وتجزئ التوسع الاستيطاني. لقد تحول الاستيطان بسرعة كبيرة إلى العنصر الأكثر مركزية بين مركبات الهوية اليهودية القومية، وزرع جذوره الأيديولوجية في الثيولوجيا التوراتية وفي التاريخ، ووظف أدوات اقتصادية وتكنولوجية حديثة لدفع تجسيده العملي (Masalha 2007). وعليه، يحتوى الاستيطان على أساطير وقيم جماعية كجزء من البنية التحتية للصهيونية كفكر ومنهج حياة. لقد تم العمل على تحويل فكرة الغيؤولاه إلى سياسة فعلية مبنية على الحق في الاستيطان في كل مكان ترى الدولة الإسرائيلية أنه جزء من أرض الميعاد، ومن دون العودة إلى الخطاب الديني. إن تطبيع الاستيطان في عقلية الحركات اليهودية المتعددة، وتحمل الدولة المسؤولية عن

من الارتباط مع الشبكات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع بأكمله.

### مصادر القوة الأيديولوجية

من المعروف في أوساط باحثي السياسة الإسرائيلية أن الاستيطان والتوسع الإقليمي هما سمة أساسية في الأيديولوجيا والممارسة الصهيونية (Azoulay and Ophir 2008; Masalha 2000; Shafir and Peled 2002; Zertal and Eldar 2007). كما أن من المعروف أيضاً أن أساليب الاستيطان والتوسع الإقليمي طُورت وفقاً للأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ (Kimmerling 1983; Shafir and Peled 2002). لقد تحول الاستيطان إلى قيمة صهيونية مركزية جداً وارتقى إلى مستوى الفضيلة التي انعكست في الفكر والممارسة السياسيين على مدار تطور الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل (Shafir and Peled 2002). إن أيديولوجيا "غيؤولاه هركاع" ("خلاص الأرض") كانت، وما زالت، قوة دفع مركزية جداً في الفكر والسياسة الصهيونيين، على الرغم من التحولات السجالية والتغيرات في المصطلحات التي تُستعمل في هذا السياق، مثل الانتقال من استعمال مصطلح "تهويد الجليل" في الستينيات والسبعينيات إلى مصطلح "تطوير الجليل" في العقدين الأخيرين، والذي يشكل تحولاً شكلياً فقط، مآله التخفيف من حدة العنصرية المبطنة في المصطلح الأول (Friedman 1992; Kretzmer 2002). ومفهوم "الغيؤولاه" نفسه هو مفهوم ديني يعنى تخليص أو إنقاذ أو تحرير شيء ما - إعادة الروح إلى الأرض - من الاحتلال الأجنبي

منها يقام حتى اليوم. ويتم تعريف هذه الفضيلة كالمساهمة في مشروع الطلائعية والاستيطان في "أرض الميعاد"، وخصوصاً في تلك المناطق النائية عن مركز البلد، حيث أقيمت الكيبوتسات والمستعمرات الزراعية التعاونية، وبالمناطق نفسها أقيمت "مدن التطوير" التي استقبلت المهاجرين الجدد من الأقطار العربية. ويشير شافير وبيليد إلى أن "الطلائعية كانت أساساً لتماثل الحركة العمالية الاشتراكية مع مؤسسة بناء - الدولة القومية - الكولونيالية، وهي التي سمحت للحركة بتثبيت نفسها بشكل آمن باعتبارها جوهر المشروع الصهيوني" (Shafir and Peled 2002, p. 42). وصار "الرواد" العلمانيون الذين نفذوا سياسة الاستعمار الاستيطاني باسم الحق التاريخي لليهود على أرض فلسطين، هم النخبة المهيمنة في دولة إسرائيل إلى أن بدأت التحولات الديموغرافية في المجتمع الإسرائيلي تؤدي دورها، إذ بدأ الخطاب القومي - الديني يتصاعد ويحتل حيزاً أوسع في الساحة السياسية الإسرائيلية متمثلاً في حزب الليكود ومعه حزب المفدال للمتدينين - القوميون الذين يشكلون الممثلين الأساسيين للمستوطنين اليهود في أراضي ١٩٦٧ المحتلة. وقد أدت التحولات في الساحة السياسية الإسرائيلية إلى تحولات في سياسات الدولة في كل ما يتعلق بالترويج لمشروع توسعي يهدف إلى تعميق عمليات تهويد الحدود الداخلية للدولة العبرية من خلال تقديم مساعدات كبيرة للرواد الذين استقروا فيما تم الاتفاق على تسميته منطقة ذات أولوية وطنية، وخصوصاً المدن والقرى التعاونية النائية عن المركز من جهة، وتعميق الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة

توسيعه، تحولاً إلى المغزى الأساسي للصهيونية، إذ تم تحويل التوسع الإقليمي من حيث كونه مبدأً أساسياً وسبب وجود إلى منطق فكري وعملي في الدولة العبرية. وجرى تمجيد سلب الأرض من الفلسطينيين - بمن فيهم أولئك الذين أصبحوا مواطنين في الدولة - وتحويله إلى قيمة مركزية مرتبطة بالعقيدة اليهودية (Gordon 2008). إن القصص عن المبادرين من الحيز الخاص أو العام ممن "حرروا" الأرض من مالكيها العرب، ومكنوا اليهود من استيطانها، تشكل واحدة من الأساطير الرئيسية "للمعجزة" اليهودية في التاريخ الحديث (Zerubavel 1995; Morris 1994). وشكل الاستيطان قيمة مركزية في الأيديولوجيا الصهيونية "العلمانية"، وخصوصاً في صفوف الحركة العمالية الاشتراكية التي تبلورت في حزب "مبام"، والتي هيمنت على المشهد العام الإسرائيلي لعدة عقود، إذ اعتُبر احتلال الأرض مساهمة حاسمة في المصلحة اليهودية العامة، وفي توثيق علاقته التاريخية بـ "وطنه" (Shafir and Peled 2002). فالخطاب الجمعي للعضوية في النظام السياسي الإسرائيلي يستند إلى خطاب إثنو - جمهوراني يؤكد على مصلحة عامة للمجتمع اليهودي، مبنية على مشروع "أخلاقي" يتم ضمانه بالشكل الأفضل في وطن قومي مارس فيه الشعب اليهودي سيادته في الماضي، ويمكنه فيه استعادة سيطرته على مصيره في وطنه الخاص. ويُتوقع من كل عضو في المجتمع المساهمة في هذه المصلحة العامة التي يتم تعريفها كفضيلة من خلال الوجود على الأرض والاستثمار فيها، كما هي الحال مع مستعمرات الجليل التي أقيمت في سبعينيات القرن الماضي، ولا يزال العديد

وتبوح والعديد من المستعمرات الأخرى. وقد شكلت هذه الحركة نواة مهمة في تطوير الفكر الأيديولوجي لحركة الاستيطان، ومنحتها الشرعية الفكرية من خلال فكر الحاخام تسفي يهودا هكوهين كوك الذي كان الحاخام الأكبر في اليشيفا (مدرسة دينية) "مركز هراب" التي أقامها والده الحاخام الأشكنازي الرئيسي الأول في فلسطين الحاخام أبراهام يتسحاق هكوهين كوك في سنة ١٩٢٤. وكان فكر الأخير مركزياً في التصدي للفكر الديني الذي يدعي التناقض بين العقيدة الدينية والصهيونية، وشرع العلاقة بين الفرائض الدينية والاستيطان لإقامة دولة قومية يهودية في فلسطين بناء على الحق الفوق - تاريخي للشعب اليهودي على "أرض إسرائيل" التي تشمل الرقعة الجغرافية الواقعة بين نهري النيل والفرات. وأضاف فكر الحاخام تسفي يهودا الشرعية على حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وحول يشيفا "مركز هراب" إلى نواة لتنمية الفكر القومي - الديني، وتنشئة أجيال جديدة من القيادات التي ترى في الاستيطان فريضة دينية مهمة ترتبط بشكل مباشر بفكرة "غيؤولات هكرعاع"، التي تعتبر الأرض أرض ميعاد مقدسة يتعين على كل متدين أن يدلو بدلوه فيها (Feige 2009). وعبر الحاخام تسفي يهودا عن رؤيته في خطاب له قبل حرب حزيران / يونيو بعدة أسابيع، وذلك في احتفال بيوم استقلال إسرائيل التاسع عشر بقوله: "أين خليلنا - هل ننساها؟ وأين نابلسنا وأريحا - هل ننساها؟ وكل أرض الأردن - كله لنا، قطعة قطعة، كل المساحات، كل أقطار البلد، وذرة أرض من أرض الله - هل باستطاعتنا أن نتخلى عن شبر واحد منها؟"<sup>٣</sup> وتحول هذا الخطاب بعد احتلال ١٩٦٧ إلى نوع من التنبؤ، وأضاف قدسية على الحاخام في أعين أتباعه، وحول

١٩٦٧، والذي فسح المجال أمام توسيع معنى "الرائد" ليشمل أولئك الذين يقطنون في الأراضي المحتلة الجديدة التي تُعتبر جزءاً لا يتجزء من أرض الأجداد من جهة أخرى. وأدت التحولات الطارئة على المجتمع الإسرائيلي إلى نمو مزيج أيديولوجي جديد - قديم يمزج بين النزعة القومية - الدينية المحافظة سياسياً وعقائدياً وبين الفكر الاقتصادي الليبرالي الحر. وشكل هذا المزيج المتمثل في الائتلاف بين حزب الليكود وحزب المفدال وحزب شاس بديلاً من الفكر العمالي - الاشتراكي الذي فقد السيطرة على مختلف مرافق الدولة، فقد أحيا هذا الائتلاف الفكر القومي - الديني، وأعطى زخماً جديداً للحركة الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وكانت حركة "غوش إيمونيم" الأكثر بروزاً في السبعينيات والثمانينيات، إلا أنها ليست الأكثر فاعلية على الأرض، عند الحديث عن كم الأراضي المستعمرة وعدد المستوطنين الذين يقطنون فيها قياساً بما قامت به الدولة الإسرائيلية نفسها من خلال بناء المستعمرات المحيطة بالقدس مثل، التلة الفرنسية وبسغات زئيف ونفي يعقوف ومعاليه أدوميم وغيلو وهار حوماه وزموت، ومستعمرات مدينية أخرى مثل، أريئيل وبيتار وبيتار عيليت. فعدد المستوطنين الذين يقطنون هذه المستعمرات هو ضعف الذين يقطنون في مستعمرات صغيرة أقامها مستوطنون متطرفون. ولا يعني هذا التحليل التقليل من أهمية ومركزية المستوطنين المتمثلين في "غوش إيمونيم"، فهؤلاء هم رأس الحربة في إقامة مستعمرات متطرفة على المستوى الأيديولوجي والجغرافي على حد سواء، مثل بيت إيل وعوفرا وكريات أربع وحومش وحلميش وبيت أرييه



مئات الآلاف. وانكشفت أنياب الاستيطان من خلال مقتل رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين، الذي قاد احتلال الأراضي الفلسطينية في سنة ١٩٦٧، ومنح المستوطنين المساعدات المادية والعسكرية على مدار عقود بكونه رئيساً للحكومة أو وزيراً للأمن، وذلك عندما حاول الفصل بين ما سماه المستوطنات الأيديولوجية وتلك الأمنية، ودفع إلى إخلاء بعض المستعمرات من الصنف الأول. وعلى الرغم من أن هذا التنفيذ لا يخدم إلا شرعنة المستعمرات وعمليات الاستيطان في مناطق تعتبرها المؤسسة الأمنية مهمة لأمن إسرائيل، كما هي الحال في الفصل بين المستوطنات و"المستوطنات غير القانونية" التي تخدم الهدف نفسه، إلا إن المستوطنين لم يكتفوا بهذا التوجه، بل شرعوا في استهداف الفكر الذي يفصل بين المستعمرات التي تقع داخل إسرائيل وتلك التي تقع في أراضي المحتلة بناء على الادعاء أنه إذا لم تكن هذه المستعمرات شرعية وتتناهى مع القانون الدولي فماذا يشرع حق إسرائيل في الوجود داخل أراضي ٤٨؟ إن ادعاء الحركة الاستيطانية التي تمتد لتشمل قوى سياسية داخل الخط الأخضر هو أن الخليل ونابلس والقدس هي جزء من أرض الميعاد، والانتقاص من مكانتها يمس القواعد الأساسية للحركة الصهيونية بكاملها، الأمر الذي يلزم الدفاع عن أريئيل مثل الدفاع عن تل أبيب.

وعلى الرغم من جميع التغييرات في السياسة الإسرائيلية، وخصوصاً لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الحكومة الإسرائيلية واصلت، بل كثفت وطبعت (من الطبيعي) من سياسة الاستيطان كقيمة مركزية في السيادة الإسرائيلية. وأنشأت حكومات الليكود المتعددة مئات

الاستيلاء على "أراضي الأجداد" إلى همّ جماعي يجب عدم التردد في تحقيقه حتى لو كان الثمن غالياً.

وتحولت المدارس الدينية لحركة المتدينين - القوميون إلى أوكار مركزية لتنمية الفكر الديني العملي الذي يرى في الاستيطان واجباً دينياً إلى جانب أهميته ومكانته القومية، وذلك على غرار الصهيونية - العملية التي قادت الحركة الصهيونية بافكارها الاشتراكية - العمالية منذ نشأتها، وتراجعت قوتها الفعلية مع فقدانها السيطرة السياسية. وقد تطورت المدارس الدينية التي تمزج بين التعليم الديني والخدمة العسكرية، والتي تحولت مع الوقت إلى رأس الحربة في عمليات الاستيطان والدفاع عن المستعمرات، وذلك في جو سياسي مشجع من طرف الحكومة التي يهيمن عليها حزب الليكود بقيادة يتسحاق شامير وأريك (أريئيل) شارون وموشيه أرنس وبنيامين نتنياهو وآخرين (Cohen 1993). ومنحت الحكومة لليكودية الضوء الأخضر لعمليات استيطان واسعة لا تمثل إلا للعقيدة القومية - الدينية، ووفرت لهذه العمليات الحراسة الأمنية إلى جانب تدفق الموارد المادية واللوجستية التي من دونها لا يمكن بناء هذا الكم الهائل من المستعمرات في مناطق كثير منها وعر، ولم تكن في أغلبيتها أهلة من قبل.

ويتجلى التمازج الفكري بين العقيدة الدينية والنزعات القومية المحافظة في الخطاب السياسي المهيمن في إسرائيل في العقدين الأخيرين، إذ إن شرعية الاستيطان تحولت إلى جزء لا يتجزأ من العقلية السياسية لجميع حكومات إسرائيل، بما فيها تلك التي أسست "لمحادثات سلام" مع الجانب الفلسطيني، وراوغت على مدار سنين طويلة ارتفع خلالها عدد المستوطنين إلى

عن أهمية هذا المشروع الذي تمت تسميته "زيارات في أرض الأجداد" عند زيارته للخليل من أجل تأكيد أهمية المشروع.<sup>٥</sup> خلاصة هذه القراءة لمصادر القوة أن الجانب الأيديولوجي لا يتوقف عند العقيدة المجردة النظرية، وإنما له جوانب تطبيقية وعملية تمارس على أرض الواقع ليس من جانب المستوطنين فحسب، بل من جانب جهات رسمية على مستوى الدولة تروج للفكر الذي يغذي المستعمرات والاستيطان، ويحاول توسيع رقعة أولئك الذين يؤمنون بحق الشعب اليهودي في "أرض الأجداد"، وخصوصاً تلك التي تقع في مناطق ١٩٦٧ المحتلة.

### مصادر القوة الأمنية

إن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ كانت، وما زالت، جزءاً من المنظومة الأمنية الإسرائيلية، فقد كان احتلال هذه الأراضي مخططاً إسرائيلياً منذ سنة ١٩٤٨، امتنعت منه إسرائيل ليس لعدم إمكاناتها العسكرية، وإنما لأسباب تتعلق بالتزاماتها الدولية، وخصوصاً تجاه الأمم المتحدة واتفاقاتها مع النظام الأردني (Shlaim 1988). وشكلت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية عاملاً مهماً في الحسابات الأمنية، ولا سيما الادعاء الإسرائيلي الذي تحدثت عن الحاجة إلى عمق استراتيجي، والذي رأى في سلسلة الجبال الواقعة بين الخليل ونابلس، حاجزاً أمنياً مهماً أمام كل خطر يمكن أن يأتي من الشرق (خطة ألون).<sup>٦</sup> لقد تشابك الاستيطان والاستراتيجية العسكرية بسرعة كبيرة ولم ينفصلا قط (Tzfadia 2008)، وولد هذا التشابك تكافل الاستيطان العسكري، إذ صوّرت المستعمرات كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية

المستعمرات داخل الخط الأخضر وخارجه، وذلك كجزء من التزامها بيهودية الأرض. وأعيد التشديد على الرابط الإثني - القومي الخالص بين اليهود والأرض باعتباره سبب وجود الصهيونية والسيادة اليهودية. وأصبحت رفاهية المجتمع، بالمعنى القومي لا بالمعنى الاقتصادي، دين الدولة المدني. وتم إيجاد تماثل بين الاحتفال بالأمة وبين الاستيطان والتهويد. وأصبح المستوطنون، داخل الخط الأخضر أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "أسياد الأرض" (Zertal and Eldar 2007; Feige) 2009، وتم تمجيد القادة ممن اعتبروا من المنتمين إلى حركة الاستيطان، وبينهم أريئيل شارون، كأبطال، وخصوصاً إذا ما جمعوا بين مجد الخبرة العسكرية واحتلال الأرض (Kimmerling 2003).

لقد تم التعبير عن هذا التوجه بواسطة المصادقة على برنامج "المواقع التاريخية" التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو في شباط / فبراير ٢٠١٠، والتي ضمت الأحزاب القومية المتشددة مثل "هبأيت ييهودي" و"يسرائيل بيتينو" و"شاس" و"هئيهود هلتومي". وشمل هذا البرنامج مواقع متنوعة منها في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وعبر رئيس الحكومة الإسرائيلية عن التوجه العقائدي الذي يغذي هذا البرنامج بقوله: "وجودنا هنا لا يتعلق بالجيش فقط ويقوتنا العسكرية والتكنولوجية، بل بما نقله للجيل المقبل وبعلاقتهم بالأرض". وقامت وزارة المعارف بتنسيق زيارات لطلاب من مدارس ثانوية إلى الخليل كجزء من مهمتها في رفع وعي الطلاب لأهمية مواقع تاريخية مركزية في التاريخ اليهودي. وعبر وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، جدعون ساعر، الذي بدأ بهذا البرنامج التثقيفي لطلاب المدارس في شباط / فبراير ٢٠١١،

الجيش في منطقتهم (Shiran 1998). وأقيمت وحدة جديدة في الجيش، ناحال (وهي تعني شباباً طلائعياً مقاتلاً، لكن لها دلالات تتعلق بـ "النحاله" بالعبرية وهي تعني البيت) من أجل إقامة "مستوطنة محتلة"، وقامت هذه الوحدة بإنشاء المئات من المستعمرات الجديدة في جميع أنحاء البلد، وتمثلت مهمتها الرئيسية في إنشاء مواقع عسكرية كي يتم إسكانها بالمدنيين في وقت لاحق، وذلك عن طريق استيعاب مهاجرين يهود جد (Shiran 1998; Oren 2003).

بعد سنة ١٩٦٧، تم، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اعتماد السياسة نفسها التي ينصهر فيها الأمن والاستيطان تقريباً. لقد اعتُبرت الأراضي الفلسطينية المحتلة دائماً، إمّا جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وإمّا منطقة ذات أهمية استراتيجية مركزية، وإمّا كليهما (Pedatzur 1996). وقد يختلف الجمهور اليهودي في إسرائيل فيما إذا كان من الحكمة الاستيطان في المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية، لكن نادراً ما نجد خلافات جوهرية بشأن الروابط التاريخية والروحية بين الشعب اليهودي والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الصعب أن نلاقي فوارق بين مسؤولي الدولة فيما يتعلق بالأهمية الأمنية لهذه المناطق، على الرغم من المعلومات التي توفرها منظمات حقوق الإنسان. لقد تابع الجمهور الإسرائيلي اليهودي المبادرة التي حددها الجيش الإسرائيلي أو قوى اجتماعية رائدة، مثل المستوطنين من غوش إيمونيم وغيرهم، وتسامح في أمر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستيطانها، سواء في الحدود الداخلية في إسرائيل أو خارجها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ (Solomonica 1989).

لقد كان الجيش منذ سنة ١٩٦٧

اليهودية. وعلى الرغم من جميع الخلافات بين المنظمات الصهيونية وقادتها، والتي أدت إلى شجارات جديدة، فيما يتعلق بتحديد مكان المستعمرات، فإن استيطان الأرض جرى تعزيزه من طرف الأجهزة العسكرية للحركة الصهيونية، منذ أيام المنظمتين العسكريتين قبل سنة ١٩٤٨، هشومير والبالماخ، حتى يومنا هذا. واعتُبر المستوطنون على الحدود مقاتلين باسم الأمة تماماً كما هو الوضع الآن في الضفة الغربية، ولذلك جرى تدريبهم من جانب المنظمات العسكرية، بحيث لم تقتصر وظيفتهم على حماية الأرض والعمل فيها، بل شملت محاربة مقاومة السكان الأصليين أيضاً (Shiran 1998).

وعبر بن - غوريون عن العلاقة بين الاستيطان والأمن عبر وصفها بعلاقة تاريخية نشأت مع نشوء الحركة الصهيونية، قائلاً: "لن يكون أمن الدولة منوطاً بقوات الدفاع العسكرية فقط. أسألينا في الاستيطان ستحدد أمن الدولة بشكل لا يقل عن أساليب التشكيل العسكرية" (Ben - Gurion 1987).

جزء ذلك، تمت إقامة مئات المستعمرات الجديدة في مناطق متعددة في دولة إسرائيل حتى سنة ١٩٦٧، وكان دور الجيش في هذه العملية أكثر من حاسم. ويشير أورين إلى المهمات الرئيسية التي نفذها الجيش، مثل تحديد المناطق الملائمة للاستيطان، وتحديد مكان كل مستعمرة وهيكلتها وتركيبتها الاجتماعية (Oren 2003). لقد عين الجيش موظفين رفيعي المستوى، كمسؤولين عن شؤون الاستيطان، وكان تنظيم المستعمرة كموقع عسكري في حالة الحرب من مسؤولية الجيش وحده. وتضم كل مستعمرة سكاناً ممن كانوا مكلفين شؤوناً أمنية، وممن تم تدريبهم على يد الجيش وكانوا تحت قيادة

ناشطاً جداً في إقامة "مواقع عسكرية" أسكن المدنيون فيها في وقت لاحق، وفي تحديد مكان الاستيطان ووتيرته. ويوضح بيداتسور كيف بادرت قيادة حزب العمل المهيم، على الرغم من خلافات داخلية، إلى عملية واسعة لإقامة مستعمرات جديدة في المناطق التي كانت تُعتبر "مهمة" لـ "أغراض أمنية" (Pedatzur 1996). ومن أجل التخفيف من حدة النقد الدولي، رفضت الحكومة الإسرائيلية سريان مفعول اتفاقية جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وادعت أن هذه "مناطق متنازع عليها." وتم تشجيع الجيش على إنشاء مستعمرات جديدة، وذلك كجزء من سياسة طوارئ تهدف إلى إحكام قبضة الدولة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية. وبعد انتخابات ١٩٧٧، التي فاز فيها حزب الليكود بقيادة مناحم بيغن، بدأت عملية مكثفة من الاستيطان. وشجعت جميع الوزارات الحكومية ذات الصلة عملية الاستيطان ودعمتها، وخصوصاً أرئيل شارون الذي عُيّن وزيراً للزراعة واستغل وحدة الاستيطان في وزارته لنقل الأموال إلى عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (Zertal and Eldar 2007). ويعترف شارون في سيرته الذاتية بأنه تمكن من إنشاء ٦٤ مستعمرة في غضون فترة قصيرة من الزمن (Sharon 1989; Kimmerling 2003, p 77). إن الدور النشط للجيش في عملية الاستيطان، والذي عبّر عن انصهار الاستيطان بالأمن، لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. ويصرح غرينبرغ أنه لولا المشاركة العسكرية في الإدارة الروتينية للسكان الفلسطينيين، لم تكن دولة إسرائيل لتستطيع التوسع إقليمياً، ولا إبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم وبناء مستعمرات يهودية مستقلة (Grinberg 2008; Zertal)

هذا هو بالضبط السبب الذي يجعل المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يثيرون السؤال عن الفوارق بين شرعية استيطان الأرض داخل الخط الأخضر وخارجه، ليس من الناحية الأيديولوجية فحسب، بل من الناحية العسكرية - الدفاعية أيضاً! فالمستوطنون اليهود يدعون أنه إذا كان الحق التاريخي للاستيطان في فلسطين التاريخية يستند إلى الاعتقاد بأنها أرض الآباء التاريخية، كما صنعت الحركة العمالية الاشتراكية قبل الاستقلال الإسرائيلي باعتبارها أن التحكم في الأرض يعني الأمن، فلماذا لا يظل هذا المنطق نفسه صالحاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وهم يدعون أنه إذا كان الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي، وغير مهم عسكرياً، فإن المشروع الصهيوني بأسره غير أخلاقي، وليس إلا مشروعاً استعماريّاً (Zertal and Eldar 2007).

إن هذه التصريحات شديدة الأهمية لأنها تنقض صحة الدراسات التي تطبق أطراً تحليلية استعمارية على سياسة الاستيطان الإسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧ فقط. وكما أثبت شافير وبيليد فإنه لا يمكن القيام بتحليل كامل للمشروع الصهيوني إلا بمفاهيم استعمارية، على الرغم من الحاجة إلى تحديد بعض الفوارق في السياسات المتبعة بين الفترة ما قبل سنة ١٩٦٧ والفترة ما بعدها (Shafir and Peled 2002). وعلى الرغم من هذه الفوارق، فإنه لا يمكننا إلا ملاحظة أوجه التشابه فيما أطلق عليه أرونسون سياسة "فرض الحقائق" (Aronson 1990)، فالمنظمات اليهودية تشارك في إنشاء مواقع استيطانية تحدد ملكية الأرض والسيطرة عليها منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وخصوصاً خلال فترة مبادرة "حوما

ناشطاً جداً في إقامة "مواقع عسكرية" أسكن المدنيون فيها في وقت لاحق، وفي تحديد مكان الاستيطان ووتيرته. ويوضح بيداتسور كيف بادرت قيادة حزب العمل المهيم، على الرغم من خلافات داخلية، إلى عملية واسعة لإقامة مستعمرات جديدة في المناطق التي كانت تُعتبر "مهمة" لـ "أغراض أمنية" (Pedatzur 1996). ومن أجل التخفيف من حدة النقد الدولي، رفضت الحكومة الإسرائيلية سريان مفعول اتفاقية جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وادعت أن هذه "مناطق متنازع عليها." وتم تشجيع الجيش على إنشاء مستعمرات جديدة، وذلك كجزء من سياسة طوارئ تهدف إلى إحكام قبضة الدولة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية. وبعد انتخابات ١٩٧٧، التي فاز فيها حزب الليكود بقيادة مناحم بيغن، بدأت عملية مكثفة من الاستيطان. وشجعت جميع الوزارات الحكومية ذات الصلة عملية الاستيطان ودعمتها، وخصوصاً أرئيل شارون الذي عُيّن وزيراً للزراعة واستغل وحدة الاستيطان في وزارته لنقل الأموال إلى عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (Zertal and Eldar 2007). ويعترف شارون في سيرته الذاتية بأنه تمكن من إنشاء ٦٤ مستعمرة في غضون فترة قصيرة من الزمن (Sharon 1989; Kimmerling 2003, p 77). إن الدور النشط للجيش في عملية الاستيطان، والذي عبّر عن انصهار الاستيطان بالأمن، لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. ويصرح غرينبرغ أنه لولا المشاركة العسكرية في الإدارة الروتينية للسكان الفلسطينيين، لم تكن دولة إسرائيل لتستطيع التوسع إقليمياً، ولا إبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم وبناء مستعمرات يهودية مستقلة (Grinberg 2008; Zertal)

القومي" (Report on Israeli Settlement) وما قاله أريئيل شارون في أوائل سنة ٢٠٠١: "ليس من قبيل الصدفة أن تقع المستوطنات حيث هي. فهي تحمي مهد ولادة الشعب اليهودي وتوفر أيضاً عمقاً استراتيجياً حيوياً لوجودنا. لقد تم إنشاء المستوطنات وفقاً للتصور أن علينا، في جميع الأحوال، السيطرة على المنطقة الأمنية الغربية، المتاخمة للخط الأخضر، والمنطقة الأمنية الشرقية على طول نهر الأردن والطرق التي تربط بينهما، والقدس، بطبيعة الحال، ومنسوب ارتفاع طبقة المياه الجوفية" ("هآرتس"، ٢٠٠١/٤/١٢)، وما قاله نتنياهو في خطابه في جامعة بار-إيلان في حزيران/يونيو ٢٠٠٩: "علاقة الشعب اليهودي بأرض إسرائيل استمرت أكثر من ٣٥٠٠ سنة. إن يهودا والسامرة، الأماكن التي عاش فيها إبراهيم، إسحاق ويعقوب، داود وشلومو، يشعياهو ويرمياهو - ليست أرضاً غريبة عنا. هذه أرض أجدادنا"، هي أوجه شبه كبيرة جداً، وتدل على استمرار العقلية المتجذرة نفسها، والتي تمزج بين الأرض والتاريخ والأمن.

وتعززت معادلات القوة المتعلقة بالربط بين الاستيطان والعقلية العسكرية مع تبدل البنية الاجتماعية للجيش الإسرائيلي، لأن ارتفاع أعداد المتدينين القوميين والمتدينين الأورثوذكسيين في صفوف الجيش، وخصوصاً على مستوى القيادات المتوسطة، أدى إلى تحولات جذرية في توجهات الجيش الأمنية وجهوزيته للانخراط في عمليات عسكرية متعددة. وتُظهر أبحاث متنوعة ما قام به الجيش الإسرائيلي نفسه، وقد نُشرت في مجلته "معراخوت"، من أن نسبة الضباط الذين يضعون قبعة الكيبا الدينية على

ومجدال" (الجدار وبرج المراقبة، وهي سياسة إقامة العشرات من المستعمرات قبل إجراء تعديل على سياسات حكومة الانتداب البريطاني تمنع ذلك). لقد تبنى المستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبمساعدة مباشرة من الجيش، كثيراً من التكتيكات التي استُخدمت في فترة ما قبل سنة ١٩٤٨ من أجل فرض وقائع لا يمكن تجاهلها، وهذا هو المنطق وراء رسالة الضمانات التي تلقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون في سنة ٢٠٠٤ من الرئيس الأميركي جورج بوش، بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين والانسحاب من غزة في مقابل الأخذ في الحسبان الوقائع الاستيطانية التي حدثت بعد سنة ١٩٦٧ كي يجري ضم كتل استيطانية إلى إسرائيل في أي ترسيم نهائي للحدود.<sup>٧</sup>

لقد تم صوغ عملية الاستيطان المكثفة بمفاهيم دفاعية بصفتها جزءاً من الاستراتيجية الأمنية في جميع الحكومات الإسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم. إن أوجه الشبه بين ما قاله وزير المالية يورام أرييدور في سنة ١٩٨٢: "إن الاستيطان في يهودا والسامرة وقطاع غزة وغور الأردن ومرتفعات الجولان والجليل والنقب هو عنصر مهم جداً من أمننا... إن الاستيطان هو تحقيق حقوقنا، وهو أمر حيوي لأمننا وأساس لمستقبلنا" (الكنيست، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٢، وقد ورد ذكره في Tzur 2008, p. 114)، وبين ما قالتها حكومة شامير في سنة ١٩٩٠، والتي أكدت أن "الحق الأبدى للشعب اليهودي على أرض إسرائيل ليس موضعاً للسؤال، وهو يتشابك مع حقه في الأمن والسلام... إن الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل هو حق لشعبنا، وجزء لا يتجزأ من الأمن

## المصادر السياسية - الاقتصادية

المصادر السياسية - الاقتصادية للقوة تشدد على شبكة الارتباطات التي تعكس واقع الاستيطان الإسرائيلي، إذ إن المستوطنين، وعلى الرغم من الاختلافات والخلافات بينهم، يشكلون شبكة إنسانية قوية لها علاقات وارتباطات في جميع مستويات مؤسسات الدولة وبيروقراطيتها. وهذه الشبكة من العلاقات تؤثر في البنية التحتية للقوة، وتعكس تعاقبات وصفقات سياسية تتغذى من الجو السياسي العام الإيجابي نحوها الذي يمنحها شرعية تقويها. كما يؤكد هذا المصدر الاقتصادي السياسي الموارد الهائلة التي يتم ضخها بشكل رسمي وغير رسمي في عملية الاستيطان، وفي توفير مستوى معيشي عالٍ للمستوطنين كي يتم استقطاب مزيد منهم إلى المستعمرات المتعددة.

إن التباين في المواقف تجاه عملية التوسيع، أو اختلافها بين مختلف أجهزة الدولة، كذلك التي نسمع عنها بين الجيش الإسرائيلي ووحدة المستعمرات في وزارة الأمن، يبقيان خلافات تكتيكية لا استراتيجية، إذ يكفينا النظر إلى الائتلاف المعطى للصندوق القومي اليهودي ("هكيرن هكيمات ليسرائيل")، وإلى وحدات الاستيطان في كل من وزارات الزراعة والأمن والاستيعاب كي نفهم شبكة المؤسسات المركبة التي تعزز وتحمي السيطرة اليهودية على الأرض في مجمل المناطق الواقعة تحت نفوذ جهاز السيطرة الإسرائيلي، وعلى رأسه الجيش. ومن غير الممكن أن يكون التوسع الإقليمي عبئاً أمنياً في الوقت الذي يتم تنفيذه وترويجه من جانب هذا العدد الكبير من أجهزة الدولة،

رأسهم، في إشارة إلى تدينهم في دورات الضباط من الأزرع المقاتلة، ارتفعت من ٢,٥٪ في سنة ١٩٩٠ إلى ٣١٪ في سنة ٢٠٠٧<sup>٨</sup>. وأشار الباحث في الشؤون العسكرية ياجيل ليفي إلى أن عدد المتدينين في الجيش الإسرائيلي ارتفع إلى نسب بدأت تؤثر في الثقافة السائدة فيه، بما في ذلك الثقافة العسكرية التي تتجلى بشكل واضح في المواقف من المستعمرات والمستوطنين (Levi 2010).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الجنود المتدينين يؤمنون بالأيديولوجيا التي ترى في أراضي الضفة الغربية جزءاً من أرض إسرائيل، وأضفنا إلى ذلك ارتباطاتهم العائلية، ذلك بأن كثيراً من هذه العائلات يقطن في المستعمرات في الضفة الغربية، أو في تلك المحيطة بالقدس، أو لهم أقارب هناك، فهذا يعني أن الاعتبارات التي تؤدي دوراً في عقلية الجنود وضباطهم ترتبط مباشرة بمصالح المستوطنين، الأمر الذي انعكس في عملية إخلاء المستعمرات في قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥، وفي أحداث إخلاء البؤرة الاسيطانية عمونا في سنة ٢٠٠٧، وفي محاولات إخلاء البؤرة الاستيطانية ميغرون في السنتين ٢٠١١ و٢٠١٢.

وكثيرون من الضباط والجنود المتدينين يشغلون مناصب ويقومون بأدوار في القواعد العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ومنهم من يحرس بشكل مباشر أمن المستعمرات. وهذه العلاقة الوطيدة والتداخل الاجتماعي يشكلان دعماً ليس معنوياً فحسب، بل لوجستياً وسياسياً وعسكرياً لحركة الاستيطان قاطبة، الأمر الذي انعكس في تراجع الدولة عن مخططها لإخلاء مستعمرة ميغرون في ١٢ شباط / فبراير ٢٠١٢، والاكتفاء بنقلها من مكانها بتمويل الدولة<sup>٩</sup>.

لقد أصبحت نتيجة مثل هذه الأعمال أن المستوطنين، وليس ضباط الجيش، هم من يحددون مواقع وجود الجيش على الأرض (Sason 2005, p 53).

إن قوة المستوطنين السياسية تنبع من أن مؤسساتهم هي مؤسسات دولة تحصل على ميزانيات من السلطة المركزية، كما تحصل عليها كل المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها السلطات المحلية والبلديات والمجالس الإقليمية. فبلديات أريئيل وبيتار عيليت ومعاليه أدميم، والمجالس الإقليمية غوش عتسيون وهار حبرون (جبل الخليل) وماطي بنيامين وشومرون وبكعات هيردين، كلها تحصل على ميزانيات "الميزانية" من الحكومة الإسرائيلية التي تضاف إلى الضرائب التي تجمعها هذه البلديات والمجالس من أجل تقديم مختلف الخدمات، وعلى رأسها تطوير البنى التحتية وإقامة منشآت جماهيرية مثل المدارس والمراكز الجماهيرية والكليات الدينية. وبما أن مناطق هذه البلديات والمجالس الإقليمية تُعتبر مناطق "أفضلية"، فإنها تحصل على حصص أكبر من وزنها الفعلي من الميزانيات، كما يحصل سكانها على تخفيضات في الضرائب والرسوم المتنوعة، الأمر الذي يمكّن العديد من الإسرائيليين المنتمين إلى شرائح اقتصادية ضعيفة، من الانتقال للسكن في المستعمرات من أجل الحصول على مستوى معيشة أفضل، وخصوصاً في المناطق القريبة من القدس، أو في المراكز الاستيطانية الكبرى مثل أريئيل حيث أقيمت الكلية الأكاديمية التي تحصل على ميزانيات رسمية كبرى تؤكد إرادة الدولة في تشبيك هذه المناطق بالبنى التحتية والسكانية داخل الخط الأخضر. وفي هذا السياق يؤدي "مجلس يشاع"، وهو التنظيم الإقليمي الذي يضم ٢٤ مجلساً بلدياً

ودعمه عن طريق مؤسسات رسمية ومدنية متنوعة. فمن الواضح أن المكاتب الحكومية تمدّ المستعمرات بالخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والبنية التحتية للطرق، حتى عندما كان من المفترض أن عملية الاستيطان "مُجمدة". كما كشفت طالبا ساسون في تقريرها عن البؤر "غير القانونية"، أن مؤسسات الدولة واصلت تقديم المساعدة في بناء المستعمرات من دون الإجراءات القانونية الملائمة التي كانت لازمة في الماضي (Sason 2005). وعلى الرغم من السياسة الرسمية المعلنة التي تُظهر المستوطنين كخارجين عن إرادة الدولة في بعض الأحيان، فإن مؤسسات الدولة ظلت مشغولة بتدعيم عملية الاستيطان، وخصصت الموارد المادية وغير المادية لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، واصل الجيش تسهيل عملية توسيع المناطق السكنية في المستعمرات، وإدخال مستعمرات جديدة إلى نظام الأمن التابع للجيش (Zertal and Eldar 2007; Sason 2005). وكتبت ساسون أن "مفهوم الأمن الذي ينبغي للجيش بحسبه أن يوفر الأمن في كل مكان يقطن فيه إسرائيلي"، أدى إلى الواقع الحالي على الأرض، ذلك بأن الجيش يوفر الحماية حتى لتلك المستعمرات التي تسمى "غير قانونية"، الأمر الذي يسمح بتوظيف تطرف المستوطنين لمصالح دعائية إسرائيلية تُبَيّن أن الحكومة الإسرائيلية إمّا غير قادرة على كبح جماح المستوطنين، وإمّا أنها تواجه ضغوطات داخلية قوية تمنعها من تقديم تنازلات في أي مفاوضات كانت. والنتيجة المباشرة لهذه السياسة هي أن كل مستوطن يرغب في أن يضع منزله في أي مكان - حتى بلا إذن، ومن دون الحصول على ترخيص وبشكل غير قانوني - يفوز بحماية الجيش.

تساعد في زيادة عدد المستوطنين في مناطق تعتبرها المؤسسة الاستيطانية حساسة، مثل الأراضي القريبة من المستعمرات، أو البيوت الخاصة في القدس أو الخليل. وتبيّن بعض التحقيقات الأولية أن هناك مئات ملايين الدولارات التي يتم تحويلها من مستثمرين أغنياء لمساعدة عمليات الاستيطان، وإحدى الشخصيات المعروفة في هذا السياق هي المليونير إرفين موسكوفيتش الذي أنفق ملايين الدولارات لدعم مستوطني سلوان ومستعمرات أخرى في القدس. هناك أيضاً العديد من الصناديق التي تحوّل الأموال من مستثمرين، وعلى رأسها "صندوق إسرائيلي واحدة" الذي حوّل مبلغ ١,٣ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠٠٠ إلى مجلس ييشع، وحوّل إلى المجلس نفسه مبلغ ٢,٦ مليون دولار في سنة ٢٠٠١، و٢,١ مليون في سنة ٢٠٠٢، و١,٨ مليون في سنة ٢٠٠٣. كما أن هناك صندوق "هكيرين همركزيت لاسرائيل" الذي حوّل قرابة ٩,٥ ملايين دولار خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، وجزء كبير منها تم تحويله للمستعمرات، وهناك أيضاً صندوق "أصدقاء يشيفات بيت إيل" الذي يتمركز في لونغ أيلاند في الولايات المتحدة، والذي حوّل نحو ثلاثة ملايين دولار أميركي في سنة ١٩٩٩ للمدرسة الدينية، و٣,٧ ملايين دولار في سنة ٢٠٠٠، و٣,٦ ملايين في سنة ٢٠٠١، و٣,٨ ملايين في سنة ٢٠٠٢. كما أن هناك صندوق "أصدقاء عطيرت كوهنيم"، وهي المؤسسة التي تطوّر الاستيطان في منطقة القدس القديمة، والذي حوّل ما يفوق الثلاثة ملايين دولار خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢. وهناك العديد من الصناديق الأخرى التي تدعم الاستيطان وتوفر الموارد للاستثمار والتطوير مثل "صندوق معاليه أدوميم" و"الأصدقاء الأميركيون لمركز

وإقليمياً في الأراضي المحتلة، دوراً سياسياً قوياً، ويشكّل لوبي قوياً في الكنيست وفي الحكومة. وبحسب ادعاء هذا المجلس فإنه التنظيم غير - الحكومي الأكبر في إسرائيل، والذي يعمل على مستويات متعددة من أجل شرعية الاستيطان، ويقوم بفاعليات داخل المجتمع الإسرائيلي وفي عدة دول في العالم للتصدي لأي مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية يمكن أن تؤدي إلى حلول سلمية في المستقبل.<sup>١٠</sup>

إن عمليات التنظيم المؤسستي للمستعمرات داخل إطار الدولة يسهل عمليات الاستيلاء المستمر على الأراضي الفلسطينية كجزء من سياسات "غيوولات هركاع"، ويوفر مورداً مادياً أساسياً للتداول (Cook 2006). وعند النظر إلى المؤسسات التي تساهم في الاستيطان وتحصل على تمويل رسمي من الدولة نرى أن هناك أربعة أجسام رئيسية متدينة موطنية وهي "الكيوتس المتدين"، و"أماناه"، و"هبوعيل همزراحي" و"بوعالي أغودات يسرائيل"، وهناك تسعة أجسام علمانية موطنية وهي: "اتحاد المزارعين"، "المركز الزراعي"، "هعوفيد هتسيوني"، "حירות"، "ميشيك هعوفيد هلثومي"، "الحركة الكيبوتسية"، "تنوعات هموشافيم"، "هكيبوتس هآرتسي"، "الاتحاد الزراعي". ومن معطيات الاستيطان نرى أن "أماناه" تقف وراء ٤٧٪ من المستعمرات في الضفة الغربية، وأن ٥٩٪ من مستعمرات الضفة الغربية أقامتها أجسام موطنية متدينة، بينما ٨٤٪ من مستعمرات غور الأردن أقيمت من طرف أجسام موطنية علمانية.<sup>١١</sup>

وأدت عمليات التوسع الإقليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى اشتراك كبار رجال الأعمال في شراء الأراضي وتوفير الموارد لبناء البنى التحتية التي



بنيامين نتنياهو، فإن المعطيات تدل على تعاظم قوة المستوطنين في الحزب الحاكم، ذلك بأن أغلبية المصوتين لهذا المرشح أتوا من أوساط داخل الخط الأخضر. وتعكس العملية الانتخابية في الليكود في سنة ٢٠١٢ التصاعد المستمر للمستوطنين في هذا الحزب، إذ إن هناك محاولات من طرف ممثلي ما يسمى "القيادة اليهودية"، المرتبطة بالمستوطنين، للتأثير في سياسات الليكود الداخلية والضغط على أعضاء الكنيست من الحزب من أجل دعم سياسات مؤيدة لهم والتأثير في انتخاب مرشحي الحزب للانتخابات المقبلة. وهذه الضغوطات تتم من خلال إجراء صفقات داخل الليكود مع مجموعات أخرى لها مصالحها الخاصة أيضاً. كما أن المستوطنين يتحكمون في حزبي "هبايت هيهودي" و"هئيهود هلئومي"، إلى جانب كونهم منتقذين في حزبي "شاس" و"يسرائيل بيتينو".

ويتمتع المستوطنون أيضاً بدعم كبير في مراكز اتخاذ القرار، وخصوصاً في الكنيست حيث يقطن عدد كبير من أعضاء الكنيست في المستعمرات، مثل: وزير الخارجية الحالي ورئيس حزب يسرائيل بيتينو الذي يقطن في نوكديم؛ أليكس ميلر من الحزب نفسه ويقطن في أريئيل؛ دافيد روتيم من الحزب نفسه ويقطن في إفرات؛ يعقوب كاتس من حزب "هئيهود هلئومي" ويقطن في بيت إيل؛ أوري أريئيل من الحزب نفسه ويقطن في كفار أدوميم؛ أرييه إداد من الحزب نفسه، ويقطن في المكان ذاته؛ ميخائيل بن آري من الحزب نفسه ويقطن في كرني شومرون. وهذا العدد من المستوطنين الذي لا يشمل مَن يسكن في المناطق من القدس التي احتلت في سنة ١٩٦٧، يشكل قوة سياسية تتجاوز نسبة المستوطنين في السكان، ويؤدي دوراً سياسياً قوياً في توجيه دفة السياسة الاستيطانية

الخاصة كوك وغيرهما. إن الدولة تعترف بشراء الأراضي من طرف رجال أعمال يهود وصناديق داعمة، وتسهل عمليات نقل الأراضي وتشرعنها عن طريق الاعتراف الرسمي بها، والنظر إليها كجزء من أهداف الدولة. ولا يمكن تجاهل أكبر توسع إقليمي تقوده الدولة من خلال بناء "جدار الفصل" الذي ابتلع آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية الخاصة، وضمها إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار. وهذا العمل يدل على الجهود المبتكرة التي تبذلها الدولة لتكبير سيطرتها على الأراضي الفلسطينية بجميع وسائل سيطرتها، عند استعمالها لحجة الأمن بمفهومها الأوسع (Arieli and Sfarad 2008; Ben Eliezer and Feinstein 2007).

على المستوى الحزبي، وعلى الرغم من المحدودية العددية للمستوطنين، ومن الاختلافات بينهم على مستوى التدين والتوجهات الأيديولوجية، فإنهم أصبحوا مجموعة سياسية قوية جداً، وذلك بدعم من أحزاب سياسية مركزية ومن مؤسسات كبرى رسمية وغير رسمية، مثل الـ "هكيرن هكيمات" والوكالة اليهودية. فإذا نظرنا إلى قوة المستوطنين المستمدة من حزب الليكود، فإننا نرى أن ٣٠٪ من الأعضاء الذين انضموا إلى هذا الحزب في سنة ٢٠١١ هم من المستوطنين، وأن ٩٪ من أعضاء الحزب هم من المستوطنين أيضاً. وانعكست هذه الأرقام في الانتخابات لرئاسة حزب الليكود، والتي أجريت نهار الاثنين الواقع فيه ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، إذ حصل المرشح المتطرف، موشيه فايجين، الذي يمثل توجهات قومية شوفينية وعنصرية، ويتحدث باسم المستوطنين، على ٢٥٪ من أصوات الناخبين<sup>١٣</sup> وعلى الرغم من خسارته الانتخابات لمصلحة رئيس الحزب

بل يقوم أساساً على تعزيز وحماية المشروع الإثني - القومي في بناء الأمة، إذ يشكل الاستيلاء على الأرض والسيطرة عليها واستيطانها كالمجال الحيوي لبقاء الأمة، نقطة مركزية. وفي هذا السياق، فإن للمستوطنين دوراً "طلائعياً"، حتى عندما يتم تصور هذا الدور كتحدٍ للدولة وأجهزتها، فهو يلاقي الدعم من جانب هذه الأجهزة نفسها، وحتى من طرف أغلبية الجمهور اليهودي الإسرائيلي، بمن في ذلك أجزاء من هذا الجمهور التي يتم تصويرها على أنها الأكثر "تنوراً". إنها العلاقة المفاهيمية والأيديولوجية العميقة بين بناء الدولة وبناء الأمة والأمن الوطني، والتي تقدم أفضل تفسير للقوة الهائلة للمشروع الاستيطاني. إن التوسع الإقليمي للمستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يكن قط نتيجة مبادرة محلية أو مشروع رأسمالي فردي جشع، كما حاول البعض إثباته، وإنما هو مبادرة منظمة من جانب الدولة، وإن لم تُعلنها رسمياً دائماً لتجنب الضغوطات الخارجية. وتظل المستعمرات جزءاً مهماً من "براداييم" (نموذج) المجال الحيوي للقومية الإثنية الدينية، وهي جزء من الكيان الإسرائيلي وليست قوة خارجية ضاغطة عليه، أو مجموعة سكانية مقصاة عن شبكات العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الإسرائيلية. ومن هذا المنطلق، فإن تغيير واقع الاستيطان يلزم تغيير الدولة الإسرائيلية بكاملها، الأمر الذي يجعل الفصل بين إسرائيل من جهة والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ من جهة أخرى، نتيجة الفنتازيا غير الواقعية أو العمى السياسي. ■

التي، مثلما تأكد، تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من الكيان الإسرائيلي وليست خارجة عنه. وثمة تطور إضافي يعكس قوة المستوطنين السياسية وهو تعيين قاضٍ في المحكمة العليا لأول مرة في تاريخ إسرائيل يسكن في المستعمرات، وقد فُصح المجال أمامه ليصبح رئيس المحكمة بعد أن تقاعدت الرئيسة الحالية، إذ جرى تغيير القانون كي يتسنى للقاضي أشر غرونيس الذي يقطن في ألون شבות، أن يصبح رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية بدءاً من آذار / مارس ٢٠١٢ حتى تقاعده.<sup>٤</sup> وهذا التعيين يعكس القوة السياسية لليمين المتطرف الداعم للمستوطنين والمستعمرات، والذي رأى في تعيين غرونيس خطوة رمزية وعملية مهمة لشرعنة كون المستوطنين جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي، واستمراراً للسياسة التي اتبعتها المحكمة العليا الإسرائيلية التي تملك صلاحيات قانونية للبت في قضايا الاحتلال وسلوكيات الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، الأمر الذي أكد عدم اعتبار هذه الأراضي وسكانها الفلسطينيين يخضعون لميثاق جنيف، وإنما الحديث هو عن مناطق متنازع عليها كما ادعت إسرائيل طوال الوقت.

## تلخيص

إن مصادر قوة المستوطنين متنوعة ويغذي بعضها بعضاً، وهي مبنية على العلاقة بين الأيديولوجيا القومية - الدينية - الإثنية المهيمنة في إسرائيل، وبين مفاهيم الأمن القومي الذي لا يقتصر على المفهوم العسكري فحسب،

## المصادر

- ١ يجب الإشارة إلى أن هذه السياسة تأتي للإيحاء بأن بقية المستوطنات قانونية، الأمر الذي يشرعن الاستمرار في البناء فيها، كأنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل ذاتها.
- ٢ "هآرتس"، ١٣/١٢/٢٠١١.
- ٣ انظر:
- Michael Feige, *Settling in the Hearts: Jewish Fundamentalism in the Occupied Territories* (Detroit: Wayne State University Press 2009), p. 43.
- ٤ موقع "نعنع" الإلكتروني، ٢١/٢/٢٠١٠: <http://pelephoneportal.invokemobile.com/nana/article.aspx?ServiceID=126&ArticleID=700984> (شاهد آخر مرة في ٢٠١٢/٢/٦).
- ٥ "هآرتس"، في الموقع الإلكتروني التالي:
- ٦ <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1162608> (شاهد آخر مرة في ٢٠١٢/٢/٥).
- ٧ خطة يغال ألون لم تتحول إلى خطة رسمية للحكومة الإسرائيلية.
- ٨ "هآرتس"، ٦/٦/٢٠٠٩.
- ٩ "هآرتس"، ٢٢/٧/٢٠١١.
- ١٠ "هآرتس"، ١٢/٢/٢٠١٢.
- ١١ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.myesha.org.il/>
- ١٢ ربيبي جيليس، "الآن هم أيضاً مستوطنون: المورفولوجيا الإثنية للمستوطنات"، أطروحة ماجستير (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٠٩).
- ١٣ انظر موقع "يديעות أchronوت" الإلكتروني:
- ١٤ <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3083224,00.html> (شاهد آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٤).
- ١٥ "هآرتس"، ٢٧/١/٢٠١٢.
- ١٦ "هآرتس"، ٢/١/٢٠١٢.

## المراجع

- Arieli, Shaul and Michal Sfarad (2008). *A Wall and Fiasco: The Separation Wall – Security or Greed* [Hebrew]. Tel Aviv: Yediot Aharonot.
- Aronof, Myron (1991). “Myths, Symbols, and Rituals of the Emerging Israel”. In *New Perspective on Israeli History: The Early Years of the State*. Edited by Laurence J. Silberstein. New York: New York University Press, pp. 191-215.
- Aronson, Geoffrey (1990). *Israel, Palestinians, and the Intifada: Creating Facts on the West Bank*. London: Kegan Paun International, in Association with the Institute for Palestine Studies, Washington, D.C.
- Azoulay, Aeiela and Adi Ophir (2008). *This Regime Which is not One: Occupation and Democracy Between the Sea and the River* [Hebrew]. Tel Aviv: Resling.
- Ben-Eliezer, Uri and Yehouda Feinstein (2007). “ ‘The Battle Over Our Homes’: Reconstructing / Deconstructing Sovereign Practices Around Israel’s Separation Barrier on the West Bank”. *Israel Studies*, vol. 12, no. 1, pp. 171-192.
- Ben-Gurion, David (1987). *On Settling the Land: A Collection, 1915-1956*. Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad.
- Cohen, Stuart (1993). “The Hesder Yeshivot in Israel: A Church-State Military Arrangement”. *Journal of Church and State*, vol. 35, no. 1, pp. 113-130.
- Cook, Jonathan (2006). *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State*. London: Pluto Press.
- Feige, Michael (2009). *Settling in the Hearts: Jewish Fundamentalism in the Occupied Territories*. Detroit: Wayne State University Press.
- Friedman, Robert (1992). *Zealots for Zion: Inside Israel’s West Bank Settlement Movement*. New York: Random House.
- Gordon, Niv (2008). *Israel’s Occupation*. Berkeley: University of California Press.
- Gorenberg, Gershom (2006). *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977*. New York: Times Books.
- Grinberg, Lev (2008). *Politics and Violence in Israel: Democracy Versus Military Rule*. London: Routledge.
- Haklai, Oded (2007). “Religious-Nationalist Mobilization and State Penetration: Lessons from Jewish Settlers’ Activism in Israel and the West Bank”. *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 6, pp. 713-739.
- Jamal, Amal (2008). “The Racialization of Time and Hardship”. In *Racism in Israel*. Edited by Yehuda Shinhav and Yossi Yona. Jerusalem: The Kibbutz Hameuchad and Van Leer Institute).

- ——— (ed.) (2010). *Dialectics of Memory and Forgetfulness in the Israeli Independence and Palestinian Nakba: A Contemporary Perspective*. Tel Aviv University: Walter Lebach Institute.
- Kedar, Sandy (1998). "Majority Time, Minority Time: Land, Nation and the (Dini) Law of Occupying Settlement in Israel" [Hebrew]. *Iyoni Mishpat*, vol. 11, no. 3, pp. 665-746.
- Kimmerling, Baruch (1983). *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*. Berkeley: Institute of International Studies, University of California.
- ——— (2003). *Politicide: Ariel Sharon's Wars Against the Palestinians*. London: Verso.
- Kretzmer, David (2002). *The Occupation of Justice*. Albany: University of New York Press.
- Levi, Yagil (2010). *Who Controls the Army? Between Surveillance Over the Army and Controlling Militarism*. Jerusalem: Magnes.
- Liebman, Charles and Eliezer Don Yihyi (1983). *Civil Religion in Israel: Traditional Judaism and Political Culture in the Jewish State*. Berkeley, California: University of California Press.
- Mann, Michael (1986). *The Sources of Social Power, Volume 1: A History of Power from the Beginning to A.D. 1760*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Masalha, Nour (2000). *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion*. London: Pluto Press.
- ——— (2007) *The Bible and Zionism: Invented Traditions, Archeology and Post-Colonialism in Palestine-Israel*. London: Zed Books.
- Morris, Benny (1994). *1948 and After: Israel and the Palestinians*. Oxford: Clarendon Press.
- ——— (2001). *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001*. New York: Vintage Books.
- Oren, Amir (2003). *Army and Space: The Use of Land by the IDF since the War of Independence until the Sinai Operation, 1948-1956*. Doctoral Dissertation. Haifa University: Geography Department.
- Pedatzur, Reuven (1996). *The Victory of Confusion: Israeli Policy in the Territories after the Six Days War*. Tel Aviv: Eitan.
- Report on Israeli Settlement. vol. 1, no. 2 (1991). Via Foundation for Middle East Peace, <http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-1/no.-2>.
- ———. vol. 9, no. 2 (1999). Via Foundation for Middle East Peace, <http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-1/no.-2>.

- Sason Talya (2005). *Summary of Opinion Concerning Unauthorized Outposts*. Via Israeli Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Summary+of+Opinion+Concerning+Unauthorized+Outposts+-+Talya+Sason+Adv.htm>
- Shafir, Gershon and Yoav Peled (2002). *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Sharon, Ariel (1989). *Warrior: The Autobiography of Ariel Sharon*. Bnei Brak: Steimatzky.
- Shiran, Orna (1998). *Courageous Posts*. Tel Aviv: Security Ministry.
- Shlaim, Avi (1988). *Collusion Accross the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. New York: Columbia University Press.
- Solomonica, David (1989). *Gush Emunim: Faith Transformed into a Political Social Movement*. Michigan: Ann Arbor, University Microfilms International.
- Taub, Gadi (2010). *The Settlers and the Struggle over the Meaning of Zionism*. New Heaven: Yale University Press.
- Tzfadia, Erez (2008). "Are we Really Separating? The Military and Society in Face of Spatial Ideology and Practice". In *An Army that Has a State?* Edited by Gabi Shefer, Oren Barak and Amiran Oren. Jerusalem: Carmel, pp. 45-66.
- Tzur, Ndir (2008). "Who is Afraid from Security Terms?" In *An Army that Has a State?* Edited by Gabi Shefer, Oren Barak and Amiran Oren. Jerusalem: Carmel, pp. 92-120.
- Weitzman, Eyal (2007). *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. London: Verso.
- Zertal, Eideth and Akiva Eldar (2007). *Lords of the Land: The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007*. New York: Nation Books.
- Zerubavel Yael (1995). *Recovered Roots: Collective Memory and the Making of Israeli National Tradition*. Chicago: University of Chicago Press.